الصناعة في الوطن العربي

الصناعة هي عملية تحويل المادة من شكل إلى آخر بحيث يصبح أكثر ملائمة لحاجة الإنسان ويؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمتها المادية، ويحتل النشاط الصناعي أهمية كبيرة، لأنه قادر على تشغيل أعداد كبيرة من اليد العاملة بشكل يفوق النشاطات الزراعية والرعوية بفارق كبير، والصناعة مسؤولة عن ارتفاع المستوى الاقتصادي للفرد والمجتمع لذا يلاحظ أن الدول المتقدمة هي دول صناعية. كما ان للصناعة دور مهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير احتياجات الزراعة من أسمدة ومكائن ومعدات ومبيدات وغير ذلك.

عوامل قيام الصناعة

يعتمد قيام الصناعة على مجموعة من العوامل والمقومات الطبيعية والبشرية وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر ويمتلك الوطن العربي الكثير من مقومات الصناعة وهي كالآتي:

1- المواد الاولية:

تعد المواد الأولية (Ran Matrrial) عاملا مهما من عوامل قيام الصناعة. وتصنف المواد الأولية إلى أصناف عدة تختلف في الحجم والوزن، ومن أصنافها:

المعادن الفلزية Metals: كالنحاس والزنك والألمنيوم.

المعادن اللا فلزية Nonmetals: كالفوسفات والسيلكون.

المحاصيل الزراعية Agricultural crops: كالقطن والذرة والسمسم.

المنتجات الحيوانية Animal products: كالاصوف والجلود والألبان.

المواد نصف المصنعة Semi-finished materials: كالخيوط النسيجية والحديد الزهر ومشتقات النفط ورقائق الألومنيوم.

ويمتاز الوطن العربي بتوافر أغلب المواد الأولية بأنواعها المختلفة بسبب الاتساع الكبير في المساحة وتعدد أنواع المناخ، فضلاً عن اختلاف البنية الجيولوجية، ومن السهولة الحصول على المواد الأولية التي تنخفض كمياتها في الوطن العربي من خلال الاستيراد بسبب إشرافالأخير على الواجهات البحرية مما وفر طرقا مائية زهيدة الثمن الأمر الذي يساهم في إنخفاض كلف الإنتاج.

2- راس المال

تتطلب الصناعة الحديثة الآلات والمكائن الضخمة غالية الثمن كما تحتاج المنشاة الصناعية إلى أرض تقام عليها وأثمان لشراء المواد الأولية والنقل واجور العمال. ويمكن تعريف رأس المال (Capital) بأنه الثروة الناتجة عن عمل سابق التي تستخدم في إنتاج سلعة أخرى وهو على نوعين فهناك رأس المال النقدي (Money Capital)، ورأس المال التحتي أو الثابت أي البنى التحتية التي تحتاجها الصناعة من طرق نقل وجسور والآلات ومكائن ومنشآت ودوائر ومصارف وما إلى ذلك. ويأتي رأس المال من الادخار (Saving) وهو الفرق بين الدخل والإنفاق وهو يعتمد على مقدار الدخل القومي.

ويلاحظ أن رأس المال غير قابل للانتقال من دولة إلى أخرى لوجود الرقابة الدولية من ناحية ولتوافر عنصر المخاطرة، ورأس المال الأجنبي لا يأتي من منطقة إلى أخرى إلا إذا توافر عنصر الأمان وتأكد من تحقيق الأرباح العالية والتسهيلات المصرفية وهذا يعتمد على الوضع السياسي والاقتصادي للدول. ولايشكل راس المال عقبة امام نشوء صناعات متطورة في الدول العربية النفطية أمام الوفورات الاقتصادية الكبيرة الناجمة عن ارتفاع المداخيل النفطية، وفي حالة

التكامل الاقتصادي بالإمكان استغلال رؤوس الأموال في الدول التي تعاني من انخفاض رؤوس الأموال. وتعتمد الدول العربية غير البترولية على المساعدات والقروض في توفير رؤوس الأموال لقيام الصناعة.

3- السوق

السوق (Market) عامل مهم وحاسم، وهو مكان لبيع وشراء المواد الأولية والمواد المصنعة ونصف المصنعة ويعرفه بعض الاقتصاديين بأنه جماعه من الناس ترتبط بمعاملات تجارية. وقد يكون السوق محليا أي داخل الدولة أو خارجيا للتصدير إلى الأسواق الخارجية. وتعتمد طاقة السوق المحلية على عدد السكان وقدرتهم الشرائية ومستواهم الحضاري. أما السوق الخارجية فتعتمد على جودة الصناعة ورخصها. ولايعاني الوطن العربي من مشكلة بالنسبة لحجم السوق بسبب الحجم السكاني المرتفع نسبياً في حالة وجود سوق عربية مشتركة، أما السوق العالمية فالموقع الجغرافي للوطن العربي يتيح إمكانية كبيرة لتصدير الفائض الصناعي إلى دول العالم المختلفة.

ويضيق حجم السوق في داخل كل دولة عربية بسبب إنخفاض الحجم السكاني أو بسبب انخفاض المستوى المعاشي، اما الدول البترولية فإن ارتفاع المستوى المعاشي لايشكل مشكلة امام السوق لكن العقبة تتمثل بانخفاض الحجم السكاني لذلك فإن وجود سوق عربية موحدة يؤدي إلى اتساع حجم السوق ليكون أكثر استيعابا للمنتجات والسلع الصناعية.

4- الأيدي العاملة

تقسم الأيدي العاملة (Manpower) إلى ثلاث أنواع هي الأيدي العاملة الماهرة وشبه الماهرة والغير ماهرة. وتختلف الصناعات تبعا لاحتياجاتها من

الأيدي العاملة فهناك صناعات تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة كصناعة الساعات على سبيل المثال بينما صناعات أخرى لا تحتاج إلى ذلك كصناعة الطابوق.

يعد العمل من العناصر المهمة لقيام وتوطن الصناعة إلا أن هذا العامل يختلف من صناعة إلى أخرى ففي بعض الصناعات يتم استخدام أعداد كبيرة من العمال كصناعة الحديد والصلب وصناعة وسائط النقل والصناعات البتروكمياوية.

يقدر حجم القوى العاملة في عام 2010 بحوالي 122 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 34.5% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية. وتقدر العمالة في القطاع الصناعي بحوالي 17 مليون عامل يشكلون 22٪ من إجمالي القوة العاملة العربية، ولا يعاني الوطن العربي من إشكالية قلة اليد العاملة إذا علمنا ان الفئة القادرة على العمل تشكل نسبة كبيرة من الهرم السكاني لإجمالي الدول العربية، وما موجود من نقص في الاوزان السكانية لبعض الدول العربية لاسيما الدول النفطية يمكن معالجتها من خلال انتقال العمالة بين الدول العربية لاسيما ان هناك دول تعاني من تضخم سكاني وانخفاض في توافر فرص العمل كما هو الحال بالنسبة لمصر، إضافة إلى ما تقدم ذكره فإن الصناعات العربية تمتاز بكونها على الأغلب صناعات استخراجية تمتاز بارتفاع الواردات وبالتالي لا تشكل أجور العمل أهمية بالنسبة لها.

ويبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية أن حوالي 57.4% من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول، إذ يبلغ عدد القوى العاملة في مصر حوالي 26مليون عامل، وفي السودان حوالي 14مليون عامل، وفي المغرب حوالي 12مليون عامل، وفي الجزائر حوالي 10مليون عامل، وفي العراق حوالي 8 مليون عامل. ويستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة (60.8%) من القوى العاملة.

لقد نتج عن الانخفاض الكبير في معدلات الوفيات والأرتفاع النسبي في معدلات الإنجاب إلى زيادة نسبة الأطفال (أقل من 15) سنة في البداية ثم زيادة نسبة الشباب (15-25) سنة بعد ذلك ويطلق المختصون على تلك الزيادة بتضخم الشباب وتطرح هذه العملية فرصا أكبر للتنمية الصناعية لانها تساهم بتوفير الايدي العاملة.

وعلى الرغم من ان اليد العاملة تسد احتياجات الصناعة العربية الا انها من ناحية أخرى تسبب مشاكل اقتصادية ناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت 27.5٪ للفئة العمرية (15-25) سنة بحسب احصائيات عام 2012 منها 22٪ للذكور 29.9٪ للاناث. كما تشير احصائيات العمل إلى انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة إلى اجمالي السكان حيث بلغت نسبة المشاركة 39٪ مقابل 71٪ في المتوسط العالمي. وتعد نسبة المشاركة أهم مؤشر لقياس تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة. وتحسب هذه النسبة بعدد السكان في سن العمل والذين يعملون في بلدما. ويعني ارتفاع هذه النسبة أن جزءاً كبيراً من سكان البلد يعملون، ويشير انخفاضها إلى أن جزءاً كبيراً من السكان غير من خرطين بشكل مباشر في أنشطة السوق، اما لانهم لايعملون أو لأنهم خارج قوة العمل.

ومن المشاكل الأخرى التي يعاني منها سوق العمل عدم تناسب مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل العربية.

5- الطاقة

تعتمد الصناعة الحديثة اعتمادا كبيرا على الطاقة (PEWERTHE) ويختلف الطلب على الطاقة من صناعة إلى أخرى بحسب نوع الصناعة وحجم المعمل والتكنولوجيا المعتمدة.

وتختلف حاجة الصناعة إلى مصادر اطاقة بأشكالها المختلفة تبعا لتكاليف

استغلالها وتبعا لطبيعة العمليات الصناعية. ففي بعض الصناعات تستخدم مصادر الطاقة لغرض توليد الحرارة كما في عمليات صهر المعادن. في حين تستخدم موارد الطاقة في صناعة المواد الغذائية والنسيج قوةً دافعةً أو محركةً للآلات والمكائن أو لغرض نقل الخامات والمنتجات الجاهزة الصنع.

ولقد أصبحت الطاقة الكهربائية عماد الصناعة في هذا العصر لما تتمتع به من مزايا عديدة تفضل على غيرها من مصادر الطاقة، اذ إنها سهلة الاستعمال وأنظف أنواع الطاقة ثم إن التيار الكهربائي أسهل في النقل من المصادر الأخرى، ولا يتطلب أي نوع من أنواع الخزن الذي يكلف استثمارات إضافية لبناء المخازن. ووفقا لقياسات وكالة الطاقة الدولية فإن الدول العربية من أكبر الدول الداعمة للطاقة في العالم، إذ يوجد في العالم العربي ستة من أكبر البلدان العشر الداعمة للطاقة في العالم، مثل الكويت والسعودية وقطر وتحاسب هذه البلدان سكانها بأقل من ثلث الاسعار العالمية للوقود والكهرباء.

وفضلا عما يحتويه الوطن العربي من موارد طاقة متمثلة بالبترول والغاز الطبيعي فإنه يحتوي على العديد من مصادر الطاقة المتجددة ومنها الطاقة الشمسية، إذ تصل ساعات سطوع الشمس إلى 15 ساعة في بعض البلدان العربية. وهناك طاقة الرياح والطاقة المائية.

وتمتاز مصادر الطاقة المتجددة عن مصادر الطاقة الأخرى بعدم صدور غاز ثاني أكسيد الكربون عند استخدامها، ومعظمها خال من الضجيج، وهيتبد وأكثر ديمومة من الوقود الأحفوري أو النووي، وعلى الرغم من أن بعض هذه التقنيات لمتنضج بعد ولازالت كذلك مكلفة اقتصاديا. إن غلاف كوكبنا الجوي وحقيقة في حوض من الطاقة الشمسية كافية لاستيفاء احتياجات العالم من الطاقة ولكن استغلال الطاقة المتجددة لإنتاج الطاقة في عالمنا يشكل2.3% فقط،

الصناعات الاستخراجية

تشمل الصناعات الاستخراجية في الدول العربية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن مثلا لحديد والزنك والنحاس والذهب، وكذلك الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس، بالإضافة إلى المحاجر. ويشكل استخراج النفط والغاز الطبيعي محور النشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي في عدة دول عربية. وفي عام2013، بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية كمجموعة حوالي 961.6 مليار دولار، وارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي40.7% عام2013.

وعلى صعيد الدول العربية، فقد تحسن أداء الصناعات الاستخراجية في جميع الدول العربية باستثناء السودان وسورية وليبيا، نظراً للظروف التيم رتبها هذه الدول. وقد سجلت كل من العراق والكويت وقطر أعلى نسب نمو للقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بلغت 58.7% و55.1% و52% على التوالي. وارتفعت أيضاً القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في كل من السعودية والإمارات والبحرين بنسبة بلغت 48.2% و47.8% و143..٪ على التوالي. وسجلت كل من عمان والأردن والجزائر زيادة بنسبة736..٪ و29.2% و 26.6% على التوالي.

الصناعات التحويلية

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية حوالي 213.4 مليار دولار في عام 2013 وقد حققت دول عربية عدة نمواً جيداً في ناتج الصناعات التحويلية في عام 2013، بلغت نسبته في كلم نقطر والبحرين والجزائر والسعودية 27.5% و27.9% و28.5% و630..٪ على التوالي، وسجل القطاع نمواً بنسبة 17.5% في

عمان و10.7% في الأردن. وكان لتباطؤ نمو قطاع الصناعات التحويلية في بعض الدول العربية أثره السلبي على المؤشرات الاجتماعية في تلك الدول وخاصة على مستوى البطالة. كما أن تراجع أداء هذه الصناعات قد تسبب إلى حد ما في استمرار معدلات البطالة المرتفعة في عدد من الدول العربية خلال عامي 2011 و2013، وفيما يتعلق بمساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة، فقد بلغت حوالي 9.0% في عام2011، وتعد هذه النسبة متدنية بالمقارنة مع مثيلاتها في دول منطقة اليورو وكوريا الجنوبية والصين والهند، حيث بلغت في عام 2013 حوالي17٪. وقد سجلت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوى له فيكل من الأردن والبحرين وتونس بنسبة تقارب 17٪، تلتها كل من مصر والمغرب بنسبة 15.8٪ و14.5٪ على التوالي، فيما تراوحت المساهمة في الدول العربية الأخرى بين 2.3% في جيبوتي و10.3% في عمان.

وتشير بعض المصادر إلى أن الاستثمارات المقدرة في قطاع الصناعات الاستخراجية في دول الشرق الأوسط التي لديها احتياطيات كبيرة من النفط تبلغ حوالي 229 مليار دولار. فعلى سبيل المثال تبلغ التكلفة المقدرة لتطوير حق ولنفط القرنة في غرب العراق حوالي 54.5 ملياردولار، وذلك لزيادة القدرة الإنتاجية من حقل القرنة1 إلى حوالي 2.25 مليون برميل في اليوم، ومن حقل القرنة 2 إلى حوالي 1.8 مليون برميل في اليوم. والجدير بالذكر أن حق ولنفط القرنة 1 والقرنة 2 تحتوي على مخزون من النفط يقدر بحوالي 34مليار برميل. كما أن في منطقة البصرة بالعراق يوجد حق لمجنون النفطي والذي يحتوي على حوالي 25مليون برميل والعمل جارٍ على تطوير الإنتاج في ذلك الحقل لكي يصل إلى 1.8مليون برميل في اليوم، وتقدر تكلفة تطوير حقل مجنون بحوالي20 مليار دولار. وفي الإمارات، ويجري العمل على تطوير حقل (زاكوم) لرفع

إنتاجه إلى حوالي 750 ألف برميل في اليوم في عام 2015، وتقدر تكلفة تطويره بحوالي 15 مليار دولار.

وفيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية غير النفطية، تصدرت موريتانيا قائمة الدول العربية المنتجة للحديد، إذ بلغت طاقتها الإنتاجية نحو13.8مليون طن/ سنة في عام 2010 تليها الجزائر بطاقة إنتاجية نحو 4.5 مليون طن/ سنة، تليها مصر بطاقة إنتاجية نحو 2.9 مليون طن/ سنة. وتعد المغرب ثاني دولة على مستوى العالم في إنتاج الفوسفات المستخدم في صناعة الأسمدة والمواد الكيماوية حيث بلغت طاقتها الإنتاجية من صخر الفوسفات نحو 27.6 مليون طن/ سنة عام2010. وتعتزم السودان استكشاف واستخراج الذهب من مناجم موزعة على مناطق مختلفة بمشاركة شركات أجنبية، بعد أن بينت الاستكشافات الأولية توافر الذهب بكميات تجارية في هذه المناجم.

صناعات مواد البناء

الإسمنت: تعد صناعة الإسمنت ومواد البناء من الصناعات الأساسية للتنمية.

وقد قامت أغلب الدول العربية بتأسيس مصانع لإنتاج الكلنكر* والإسمنت بأنواعه المختلفة، وزادت مساهمة القطاع الخاص حديثاً في هذه الصناعة خصوصاً في مصروت ونسود ولمجلس التعاون لدول الخليج العربية. تعد صناعة الإسمنت من الصناعات التي تتوافر عوامل انتاجها في أجزاء واسعة من الوطن العربي بسبب توافر المواد الأولية اللازمة لقيامها وتوافر اليد العاملة

---

* الكلنكر (Clinker) هو المادة الأساسية التي تدخل بصناعة الإسمنت تخلط مع المواد الأولية ويتكون من المواد الجيرية والطينية.

والأسواق النشطة لإستهلاك المنتج. وتتركز صناعة الإسمنت في مصر لاسيما في جنوب القاهرة (طرة وحلوان) والإسكندرية ويبلغ الإنتاج المصري حوالي 1/5 من الإنتاج العربي. اما في العراق فهناك مايقارب أحد عشر معملا تتوزع في بغداد والمثنى والموصل والهندية والسليمانية والكوفة، أما سوريا فتعد مناطق دمشق وحلب من مناطق تركز هذه الصناعة وتشتهر الأردن والسعودية والكويت بإنتاج الإسمنت.

بلغت الطاقة التصميمية لإنتاج الإسمنت في الدول العربية حوالي 219.9مليون طن في عام 2013، وارتفعت الطاقة التصميمية لإنتاج الكلنكر إلى حوالي191.5مليون طن، ويعود السبب في نمو الطاقة التصميمية للإسمنت والكلنكر إلى النمو في قطاع التشييد في الدول العربية، حيث ارتفع ناتجه إلى حوالي116.6 مليار دولار في عام 2013 ومن جانب آخر بلغ الإنتاج الفعلي للإسمنت حوالي 153.5 مليون طن، كما بلغ الإنتاج الفعلي للكلنكر حوالي 138.5مليون طن خلال المدة نفسها، وبلغ معدل استهلاك الفرد للإسمنت في الدول العربية في عام 2013 حوالي700كجم مقارنة بمعدل الإستهلاك العالمي لنفس السنة الذي يقدر بحوالي 486كجم للفرد. وقد بلغ هذا المعدل على وجه الخصوص في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 1584كجم، ويرجع سبب ذلك إلى النشاط الذي شهده قطاع التشييد والبناء في هذه الدول.

ويتعرض الجدول (29) إلى انتاج الإسمنت واستهلاكه في الدول العربية لعام 2011 ومنه يتضح التباين الكبير بين الدول العربية سواء من حيث الإنتاج أو الاستهلاك، فقد سجلت مصر أعلى نسب الإنتاج (51.7) مليون طن ويفارق كبير عن أقرب الدول كالجزائر والمغرب اللتان سجلتا نسبا مرتفعة من حيث الإنتاج بلغت 12.7 و11.9 مليون طن على التوالي. ولم تسجل أغلب الدول

العربية الأخرى الا نسبا متواضعة من حيث الإنتاج أو الاستهلاك كاليمن وموريتانيا ولبنان والسودان.

الجدول (29) انتاج الإسمنت واستهلاكه في الدول العربية لعام 2011(مليون طن)

الدولة	انتاج الإسمنت	استهلاك الإسمنت والكلكنر	الدولة	انتاج الإسمنت	استهلاك الإسمنت والكلكنر
الدول العربية	1535	1742	عمان	4.0	3.5
الأردن	4.4	4.5	قطر	4.1	2.5
الإمارات	7.7	20.0	القمر	-	-
البحرين	-	1.5	الكويت	-	5.0
تونس	6.9	6.3	لبنان	0.2	3.5
الجزائر	12.7	14.0	ليبيا	6.8	8.0
السعودية	30.3	29.9	مصر	51.7	38.4
السودان	0.2	2.6	المغرب	11.9	12.5
سوريا	6.3	6.7	موريتانيا	0.2	-
العراق	4.0	8.0	اليمن	2.1	5.3

المصدر: صندوق النقد الدولي، الدائرة الاقتصادية والفنية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ملحق 4/ 7، ص363

على صعيد التطورات في مجال صناعة الإسمنت في الدول العربية، تقررت أجيل بدء عمل الخط الجديد الخامس لأسمنت ينبع في السعودية الذي تبلغ طاقته الإنتاجية حوالي3.2مليون طن/سنوياً، وذلك لعدم توافر المخصصات المالية للوقود اللازم للإنتاج. وفي مصر وافقت وزارة الدولة شؤون البيئة على مشروع إنتاج الإسمنت بطاقة 2.3مليون طن/ سنوياً في محافظة شمال سيناء، وسيوفر المشروع حوالي 800 فرصة عمل مباشرة و2500 فرصة عمل غير مباشرة. وفي الإمارات، تم الحصول على شهادة إنتاج إسمنت آبار النفط الذي يستخدم في حماية جدران آبار النفط وسيتم تسويقه محلياً وخليجياً وعالميا.

وتعد صناعة السيراميك من صناعات مواد البناء المزدهرة في كل من مصر وتونس والسعودية، وتعد صناعة الزجاج من صناعات مواد البناء الواعدة،إذ تتوافر مقومات إنشائه الدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث توافر خامات السيليكا وزهد مصادر الطاقة، بالإضافة إلى قربها من الأسواق الآسيوية.

الحديد والصلب: هناك العديد من الصناعات التي ترتبط بصناعة الحديد والصلب منها صناعة الصلب وعربات السكك الحديد وقضب انها والاثاث والجرارات وغيرها، وهي من الصناعات التي تعتمد عليها جميع قطاعات التنمية، كما ان هذه الصناعة هي الأساس التي تقوم عليها الصناعات الثقيلة. إذ تتوافر عوامل توطن الصناعة في الوطن العربي. وتعد مصر من الدول العربية التي تشتهر بهذه الصناعة لاسيما في حلوان، كما يوجد معمل في وهران الجزائرية ومعمل الحديد والصلب في خور الزبير في العراق، وانشئ معمل في السودان لإنتاج السلع الحديدية الخفيفة. وخطت دولة قطر خطوات واسعة في مجال هذه الصناعة منذ عام 1978 فأنشأت معمل الإنتاج 400 الف طن سنويا من الحديد المسلح يصدر أكثر من نصف الإنتاج إلى الخارج بعد سد الحاجة المحلية. وتوجد صناعة الحديد والصلب في مناطق متفرقة من الوطن العربي اهمها في ليبيا.

لقد ساهم النمو الاقتصادي العالمي في تحسن الإنتاج العالمي للصلب الخام، إذا ارتفع إلى حوالي1.6مليار طن في عام 2013 ومن المتوقع أن يتجاوز الإنتاج العالمي 1.5 مليار طن. وعلى صعيد إنتاج الدول العربية من الصلب الخام تشير البيانات إلى انخفاض إنتاجها خلال النصف الاولمن عام 2013 مقارنة بنفس الفترة من عام 2010 ويرجع سبب ذلك إلى الظروف والاوضاع السياسية التيم رتبها بعض الدول لاسيما ليبيا، حيث توقف إنتاج الصلب الخام في الشركة الليبية للحديد والصلب في الربع الاولمن عام 2013. وانخفض إنتاج الدول

العربية من الصلب الخام من حوالي 15.7 مليون طن عام2010 إلى حوالي 14.6مليون طن في عام 2013 وعلى صعيد الدول العربية فقد ارتفع إنتاج السعودية ليبلغ حوالي 5.3 مليون طن، أما إنتاج قطر فقد بلغ حوالي 2.0 مليون طن، بينما سجل إنتاج مصر حوالي 6.7 مليون طن.

الألمنيوم: استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي أن تحوز على مكانة عالية في تصنيع الألمنيوم، وذلك بسبب توافر مصادر الطاقة والعمالة فيها بتكلفة منخفضة. وتشير بعض المصادر إلى أن الاستثمارات في مصاهر الألمنيوم في تلك الدول بلغت نحو 30 مليار دولار في عام 2013، وأن إنتاج الألمنيوم فيها مثل حوالي 7% من الإنتاج العالمي.

والجدير بالذكر أن النمو السنوي في إنتاج الألمنيوم في دول مجلس التعاون الخليج يبلغ حوالي21٪ للمدة بين عام 2007 وحتى عام 2010، وهي الأعلى عالمياً، تليها الصين التي بلغ النمو السنوي لإنتاج الألمنيوم فيها للمدة نفسها حوالي 10.1% ومن المتوقع أن تزداد الطاقة الإنتاجية للألمنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى حوالي 13% من الإنتاج العالمي، وذلك بعد تشغيل خطوط إن تاج شركة المعادن السعودية وشركة المنيوم الإمارات في عام 2014، ومن المتوقع أن يكون إنتاج الألمنيوم في السعودية الأقل تكلفة، وذلك لتوافر المواد الخام مثل البوكسايت بكميات كبيرة.

صناعة الأسمدة: حققت الدول العربية اكتفاءاً ذاتياً من الأسمدة الكيماوية في اليوريا والأمونيا والأسمدة الفوسفاتية والبوتاس خاصة، ويتركز إنتاج الأسمدة النتروجينية في دول الخليج العربي والجزائر وليبيا ومصر. أما الأسمدة الفوسفاتية فتتركز في المغرب وتونس والأردن وسوريا، ويتفرد الأردن بإنتاج الأسمدة البوتاسية.

تأثرت صناعة الأسمدة بشكل مباشر بالوضع الاقتصادي العالمي، إذ

سجلت أسعارها هبوطاً حاداً مع بداية الأزمة الاقتصادية في عام 2008 بعد أن وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام2007 . ومع بداية انتعاش الاقتصاد العالمي في عام 2010، بدأت أسعار الأسمدة مثل الأمونيا واليوريا والكبريت بالارتفاع.

تشير بعض التقارير إلى أن الطلب العالمي على الأسمدة النيتروجينية بلغ حوالي 103 مليون طن في عام 2013، وقدارتفع الطلب علىا لأسمدة الفوسفاتية بنسبة حوالي17 3.٪، حيث بلغ حوالي 40.6 مليون طن في عام 2013، وارتفع الطلب على الأسمدة البوتاسية بنسبة 12.5% حيث بلغ حوالي 27 مليون طن. وعلى مستوى الدول العربية فقد بلغ الإنتاج الفعلي للأسمدة حوالي 48.5 مليون طن في عام 2010، وقد ارتفعت الصادرات إلى حوالي 28.7 مليون طن، وارتفع استهلاك الدول العربية من حوالي 20.9 مليون طن في عام 2009 إلى22 1.مليون طن في عام2013.

وبلغت نسبة الطاقة الإنتاجية للدول العربية من الأسمدة إلى الطاقة العالمية حوالي 12% وتشير البيانات إلى ارتفاع سعر الأمونيا في منطقة الشرق الأوسط والتيتضم عدد كبير من الدول العربية بنسبة 37.5 ٪.

ومن أهم تطورات صناعة الأسمدة في الدول العربية، تدشين مصنع شركة قطر للأسمدة الكيماوية في نهاية عام 2011 الذي يعتبر أكبر مشروع للأسمدة في العالمم نحيث تكلفةإنشائه وطاقته الإنتاجية لإنتاج الأمونيا واليوريا معاً منموقع واحد. ومن المتوقع أن يبلغ إنتاج ذلك المصنع من الأمونيا حوالي 3.8 مليون طن/ سنوياً، ومن اليوريا حوالي4.3 مليون طن/ سنوياً.

الصناعات الهيدروكربونية

المصافي والتكرير: أخذت صناعة التكرير تخطو خطوات متقدمة في الوطن العربي منذ خمسينيات القرن المنصرم حيث بلغ عدد المصافي آنذاك 36 مصفاة،

ويتواجد ثلث هذه المصافي في العراق ودول الخليج العربي، وهذا يتعلق بالوفرات الاقتصادية، فمصافي النفط تتوطن ضمن ثلاثة مواقع، بالقرب من حقول استخراج النفط كما هو الحال بالنسبة لرأس تنورة والبحرين والاحمدي، أو بالقرب من نهاية خطوط الأنابيب مثل طرابلس وبيجي وصيدا ومرسي البرقة، أو بالقرب من مناطق الاستهلاك مثل عدن والدورة والزرقاء وحمص وبور سودان. ويمتاز النفط المكرر في الوطن العربي بقلته وكونه لايتناسب مع الكمية الكبيرة للإنتاج النفطي، إذ لايزيد النفط العربي المكرر عن 12٪ من جملة الإنتاج العربي، بعبارة أخرى ان الوطن العربي لايكرر سوى 1/ 7 من انتاجه النفطي.

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من حيث الطاقة التكريرية (الجدول30)، إذ تمتلك تسعة معامل للتكرير، أبرزهامصفاة رأس تنورة التي تعداول المصافي بالمملكة العربية السعودية وأكبرها، حيث أنشئت عام 1949، وقد تدرجت سعتها وقدرتها التكريرية إلى ان وصلت إلى 2525 ألفا باليوم الواحد لتصبح أكبر مصفاة بالشرق الاوسط.وتمتلك الكويت اربعة معامل، والعراق تسعة معامل، في حين تمتلك مصر ثمانية معامل، والجزائر اربعة معامل وسوريا والبحرين واليمن والأردن والسودان بمعدل معمل واحد لكل منها.

وعلى صعيد الدول العربية بلغ إجمالي طاقات عمليات التقطير الابتدائي في عام 2011 حوالي 7.83 مليون برميل يوميا وحازت السعودية على أكبر نسبة لطاقات عمليات التقطير الابتدائي من إجمالي طاقات التقطير الابتدائي في الدول العربية التيبلغ حوالي 26.7% تليها الكويت بنسبة 11.9% والعراق بنسبة 810.٪.

الصناعات البتروكيماوية:

ويقصد بها الصناعات التي تعتمد على البترول والغاز الطبيعي وتشتمل اليوم على نحو 4000 منتج، ويمتاز الوطن العربي بتوافر مقومات الصناعة إلا أن نصيب الوطن العربي لازال قليلا، وتتركز هذه الصناعات في الجزائر والمملكة العربية السعودية وقطر ومصر، وقد احتلت الكويت مرتبة متقدمة في صناعة البتروكمياويات أواخر عام 2013، وتعد دولة الكويت رائدة في منطقة الخليج في صناعة البتروكيماويات من حيث بناء مصانع الأمونيا والأسمدة النيتروجينية، حيث تأسست شركة صناعات الكيماويات البترولية الكويتية (KPIC) في يوليو 1963 وتعد صناعة الأمونيا من اهم الصناعات البتروكمياوية التي يحتل الوطن العربي مكانة مرموقة بالنسبة لصادراتها والبالغة 510 الف طن أي بنسبة 15٪ من الصادرات العالمية.

وتتطور صناعة تكرير النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصورة مطردة، ويترتب على هذا التطور زيادة صادرات هذه الدول من المنتجات النفطية المُكررة وارتفاع القيمة المُضافة للصناعات النفطية. وتتميز هذه الدول بوفرة الغاز الذي تعد العمود الفقري لنمو صناعة البتروكيماويات التي تُعد من أهم موارد التنمية وأكثر القطاعات الاقتصادية أهمية في المنطقة بعد صناعتي النفط والغاز.

اما الإيثيلين فقد بلغت طاقته الإنتاجية العالمية حوالي 138.5مليون طن في عام 2013، وذلك نتيجة لتشغيل ثمانية مصانع جديدة في كل من الصين، والسعودية، وتايلاند، وقطر، بالإضافة إلى تشغيل خطوط إنتاج جديدة في أحد المصانع القائمة في الصين. وبلغت حصة دول آسيا من تلك الزيادة حوالي 4.8 مليون طن، في حين أن حصة الدول العربية بلغت حوالي 4.0مليون طن، ونتيجة للزيادة في الطاقة الإنتاجية في السعودية وقطر، ارتفعت نسبة الطاقة الإنتاجية

لدول الشرق الأوسط من الطاقة الإنتاجية على المستوى العالمي إلى حوالي 15.6% في عام 2010 وتعود الزيادة في الطاقة الإنتاجية للإيثيلين إلى الارتفاع في الطلب عليه خاصة في الصين والهند حيث يتوقع الخبراء بأن يستمر النمو في الطلب عليه في دول آسيا.

ومن أهم التطورات في مجال صناعة الإيثيلين في الدول العربية، تشغيل مصنعي نجديدي نفي منطقة الجبيل الصناعية في السعودية بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 2.65 مليون طن/سنوياً، وفي قطر بدأ تشغيل وحدة إنتاج إيثيلين جديدة في منطقة رأسل فإن الصناعية تبلغ طاقتها حوالي 1.3 مليون طن/سنوياً.

صناعة الأسمدة المركبة

يتم إنتاج هذه الأسمدة باستخدام منتجات عدة كمواد اولية مثل حامض الفوسفوريك، فوسفات الأمونيوم، الأمونيا، حامض النتريك، اليوريا، نترات الأمونيا، كلوريد وكبريتات البوتاسيوم، (وذلك حسب نوع السماد المطلوب)، وتنتج الأسمدة المركبة في كل من تونس، الجزائر، لبنان، المغرب، العراق، الإمارات العربية المتحدة.

صناعة الغاز: توسعت الدول العربية في إنشاء المشاريع الجديدة لاستغلال الغاز الطبيعي والمصاحب، ففي الإمارات تم الانتهاء من انشاء وحدة معالجة الغاز المنتج من حقل باب في الذي سيوفر 15 مليار م^3 سنويا من الغاز المسال الذي يستعمل لسد الحاجة المحلية ويصدر الباقي وتعد الوحدة من أكبر الوحدات في العالم وكذلك تم توسعة وحدة غاز البترول المسال في الجزائر بما يضيف 2.8 مليون طن سنويا إلى الطاقة التشغيلية. وفي قطر تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية لخطي تسييل الغاز بمجمع راس لافان وتبلغ طاقة كل خط مليوني طن سنويا.

لقد بلغت حصة صادرات دول الشرق الأوسط من الغاز الطبيعي حوالي 158.7مليار متر مكعب في عام2011، وحوالي 15.4% من الصادرات العالمية التي بلغت 1025.4 مليار متر مكعب. وبذلك احتلت دول الشرق الأوسط المرتبة الثانية بعدد ولاورويا وروسيا في قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي. والجدير بالذكر أن نسبة الزيادة في صادرات دول الشرق الأوسط كانت الأعلى، إذ بلغت حوالي29.7%.

وبلغت نسبة صادرات دول الشرق الأوسط للغاز الطبيعي عبر الأنابيب في عام 2011 حوالي 4.1% من إجمالي صادرات العالم البالغة 6.694مليار متر مكعب، وتصدرت دول الشرق الأوسط قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال، إذ بلغت نسبتها حوالي 39.4% من إجمالي صادرات العالم من الغاز الطبيعي المسال والتي وصلت إلى 8330. مليار متر مكعب، تليها دول آسيا بنسبة حوالي 29.6٪.

ويعود السبب في ارتفاع صادرات دول الشرق الأوسط من الغاز الطبيعي المسال إلى زيادة صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال والتي بلغت نسبتها حوالي34.8٪ في عام 2011.

وفي مجال استهلاك الغاز الطبيعي، ارتفع استهلاك دول الشرق الأوسط من حوالي 377.3 مليار متر مكعب في عام 2010 إلى حوالي 403.1 مليار متر مكعب في عام 2011، أي بنسبة حوالي6 8..٪، في حين إن نسبة تلك الزيادة في دول آسيا بلغت حوالي 5.8%.

وعلى صعيد أهم التطورات في مجال صناعة الغاز في الدول العربية، بدأت السعودية في استخراج غاز غير مصاحب من خمسة آبار في حقل كاران بطاقة إنتاجية تصل إلى حوالي 120 مليون قد ممكعب يومياً للبئر. ومن المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية الإجمالية بعد الانتهاء من عمليات التطوير إلى حوالي 1.8 مليار

قدم مكعب يومياً عام 2013، وسيتم استخدام الغاز المنتج في تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء بالإضافة إلى استخدامه في الصناعات البتروكيماوية.

ومن ناحية أخرى، تركز قطر على تنفيذ مشاريع لتسييل الغاز وتعزيز أسطوله النقل الغاز المسال إلى دول اوروبا وآسيا. وفي مصر تم الانتهاء من تنفيذ وتشغيل المرحلة الثانية من مشروع مجمع الغازات الطبيعية بالعامرية والذي يهدف إلى معالجة الغاز الطبيعي المنتجب الصحراء الغربية لاستخلاص البوتاجاز والمشتقات الغازية ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة.

صناعة السكر

يعتبر السكر من المواد الغذائية الأساسية وتستهلكه الطبقات الاجتماعية المختلفة، لذلك فإن صناعة السكر تتميز بكونها الداعم للأمن الغذائي في العالم. ويستخرج السكر من مصدرين هما البنجر وقصب السكر. ومع أن الأرضية الزراعية والمناخ الملائم والموارد الأساسية لصناعة السكر متوافرة في العديد من الدول العربية، إلا أن بيانات عام 2013 تشير إلى أن الدول العربية أنتجت فقط حوالي 3.5 مليون طن من السكر، واستهلكت حوالي 12.7مليون طن، وتم تغطية العجز من الاستيراد. وتقتصر الدول العربية في صناعة السكر على مراحلة تكريره، وتتركز صناعته في مصر وسوريا والمغرب ولبنان والجزائر والسودان والعراق.

وتعد مصر أكثر دولة مستهلكة للسكر، تليها السودان والجزائر والمغرب والسعودية، حيث بلغ استهلاك السكر في هذه الدول في عام 2010 حوالي 2.9 مليون طن و1.2 مليون طن و1.2 مليون طن و1.2 مليون طن و1.1 مليون طن على التوالي. ويتضح أن المغرب هي الدولة الوحيدة التي يشمل استيرادها السكر الخام فقط وذلك لامتلاكها مصانع تكرير السكر الخام، ومصانع لإنتاج السكر من الإنتاج المحلي من البنجر وقصب السكر.

وتعد مصر الدولة الأولى في إنتاج السكر عربيا، حيث بلغت كمية الإنتاج 650 ألف طن سنويا، تلتها المغرب بـ27 ألف طن، ثم سوريا بنحو 7 ألف طن وتنخفض كمية الإنتاج في الجزائر ولبنان، وبهذه الأرقام فإن انتاج الوطن العربي لا يشكل سوى 1.5٪ من جملة انتاج العالم.

مميزات الصناعة العربية

تشترك الصناعات العربية في مجموعة من المميزات الهامة منها:

1- صناعات حديثة لم تنشأ إلا منذ مدة قصيرة، فهي لازالت في مراحلها الاولى، وتعد مصر أقدم دولة عربية في مجال التصنيع، ويعود الفضل إلى محمد علي الكبير الذي أدخل المصانع الحديثة نسبياً إلى مصر بهدف إنتاج مايحتاجه الجيش المصري من ملابس ومعدات.

2- تمتاز بكونها صناعة استهلاكية بسبب سهولة الحصول على موادها الأولية ووجود السوق الرائجة لمنتجاتها، فضلاً عن وفرة المهارات والإمكانيات اللازمة.

3- انخفاض نسبة الصناعات الثقيلة والإنتاجية لعدم وجود رؤوس الأموال الكافية لقيامها، وعدم وجود الخبرات والمهارات اللازمة لقيامها.

4- ضعف مشاركتها في الدخل القومي بسبب صغر المؤسسات الصناعية وانخفاض وإرداتها، إلا أن نسبة المساهمة تظهر تبايناً واضحا بالنسبة للدول العربية، إذ ترتفع النسبة في الدول النفطية بسبب عمليات استخراج النفط والتكرير.

5- صغر حجم المؤسسات الصناعة العربية، الأمر الذي انعكس على انخفاض الإنتاجية الصناعية وارتفاع تكاليفها وعدم قدرتها على منافسة السلع والبضائع الأجنبية.

6- تعتمد أغلب الصناعات العربية على المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية، ماعدا بعض الصناعات البتروكمياوية وصناعة الحديد والصلب التي تعتمد على الخامات المعدنية.

7- تختلف عملية التصنيع من دولة إلى أخرى لأسباب تتعلق بتباين مقومات التوطن الصناعي وأهمها توافر المواد الأولية ورؤوس الأموال والخبرات المتوافرة.

8- تتركز الصناعات العربية في المدن أو بالقرب منها لعوامل تتعلق بالوفورات الاقتصادية الناجمة عن تركز الصناعة بقرب المدن.

9- تشابه الصناعات العربية التي لاتخرج عن كونها صناعات غذائية كطحن الحبوب وتجفيف الفواكه وصناعة الزيوت، وتتمثل مقومات نجاح الصناعات الغذائية في الوطن العربي:

ا- توافر الخامات اللازمة لصناعتها سواء كانت نباتية أو حيوانية

ب- وجود الأسواق الواسعة لاستيعاب منتجاتها بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني.

ج- صغر رأس المال اللازملقيام الصناعات الغذائية.